فى مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية:

تطوير أداء شركات التأمين.. ضرورة للنهوض بالقطاع الصناعى

«تفعيل دور إدارات الأمن والسلامة والصحة المهنية بالمؤسسات والمنشآت المختلفة والاهتمام بتطبيق أحدث الوسائل والنظريات والتكنولوجيا فى هذا المجال وكذا تأمين منظومة الصناعة المصرية ضد أخطار الحريق» كانت أهم ملامح الأجندة التى دار حولها مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية الذى نظمه مركز «أخبار اليوم» للتدريب والاستشارات ومركز علوم المستقبل لمدة ٣ أيام برعاية وزارات البترول والتجارة والصناعة والبيئة.

طالب المؤتمر الذى شهده نخبة متميزة من الباحثين والخبراء اعتبار العام القادم عام الأمن والسلامة والصحة المهنية من خلال الاهتمام بهذه القضية المحورية على المستوى العام والخاص، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها إحدى الأدوات والركائز الأساسية للدولة العصرية.

والدراسة التى قدمها أمين رياض مدير التطوير الاستراتيجى والعمليات بشركة بافاريا مصر تحت عنوان «الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين فى تغطية الأخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات» أكدت الدور التأمينى لاتحاد شركات التأمين والذى تشتد الحاجة إليه الآن كأحد مدخلات التطور للدولة العصرية وتعرضت الدراسة للأخطار على الطريق وارتباط ذلك بوسائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصراً مهماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً مهماً لها كمنتجات كاملة الصنع وفى إعاقة وصولها من وإلى الصناعة الشلل التام لتلك الصناعات باعتبار أن الطرق هى شرايين الحياة لها، وتطرقت فى ضوء ذلك لدور قانون المرور باعتبار أن الصناعة شريك أساسى ومستفيد رئيسى له قول فى هذا القانون الحيوى والمهم.

يؤكد أمير رياض فى دراسته أن الدول المتقدمة الآخذة بنظام الدولة العصرية حرصت على أن تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية دور المشرع والمراقب والمنظم لانضباط ممارسات المجتمع سواء الإنتاجية أو الخدمية المعيشية وتركت الكثير من الأدوار التى تخرج عن ذلك لمنظمات المجتمع المدنى ذات العلاقة لتمارس دورها فى إطار من الحيدة المتوازنه والتى تتم تحت نظر الدولة ورقابتها.

كما أكد أن فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدنى التى تحتاجها الدولة

العصرية اتحاد شركات التأمين الذى يمكن أن يقوم بدور فعال لتطوير القطاع التأمينى بالكامل باعتباره ممثلا للمصلحة العامة.

ناقشت الدراسة دور اتحاد شركات التأمين فى تغطية الأخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات وذلك فى مجالات: السيارات، المنشآت، المصانع والفنادق، المصاعد، المعدات الميكانيكية المتحركة، تشغيل المراجل والغلايات والعائمات، المرافق والمبانى السكنية العامة والخاصة، أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى. وتعرضت الدراسة لدور اتحاد شركات التأمين فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل من حيث: نقل الحاويات ٢٠ قدماً و٤٠ قدماً. تداول السوائل والغازات فى قناطيس. نقل المواد المشعة. التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة. محددات السرعة.

طالبت الدراسة بضرورة مد دور اتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى وذلك كالآتى:

١— تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الإلكترونية الخاصة

بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التى تصدر ضدهم، ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ عما كانت عليه قبل تطبيق القانون، هذا بجانب الأثر المهم فى تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك.

٢— قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجل بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات. مواسير. وصلات. كابلات. حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد فى السجلات على أن يحدث السجل سنوياً بالإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات أسوة بسجل المنتجات المعتمدة الصادر عن اتحاد شركات التأمين الألمانية (Vds) لعام ٢٠٠٧ يقع من ٧٠٢ صفحة ويسمى الكتاب الأزرق وهو أمر يعاد إصداره كل عام فى صورة محدثة تخضع للإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

٣— قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للأكواد التى تحكمها.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصراً مهماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً مهماً كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال:

اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية، إصدار تراخيص عمل للمعدلات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش وغيرها، بالإضافة إلى تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات، مع الإلزام بالتأمين على المنشآت الحكومية الحكومية والتعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمبانى والمنشآت الحكومية وجميع المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية كما أوصت الدراسة بقيام اتحاد شركات التأمين بتوفير إمكانية الفحص الفنى بالإضافة إلى إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلى وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال، وإصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتى يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة.

لبيب سمير

جريدة عالم المال (صفحة ١٠ - ٢٠٠٨/١١/٢٣)

العالم اليوم
العدد 5343
السبت
22 نوفمبر 2008

فى مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية

تطوير دور اتحاد شركات التأمين ضرورة ملحة لتغطية أوجه القصور بالقطاع الصناعى وشارع الخدمات

الطرق شرايين الحياة للصناعة وتأمين انسياب الخامات والبضائع يتحقق بتغطية أوجه القصور وتحجيم الأخطار

تفعيل دور ادارات الأمن والسلامة والصحة المهنية بالمؤسسات والمنشآت المختلفة والاهتمام بتطبيق احدث الوسائل والنظريات والتكنولوجيا فى هذا المجال وكذا تأمين منظومة الصناعة المصرية ضد اخطار الحريق.

كانت أهم ملامح الاجندة التى دار حولها مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية الذى نظمه مركز اخبار اليوم للتدريب والاستشارات ومركز علوم المستقبل لمدة 3 أيام برعاية وزارات البترول والتجارة والصناعة والبيئة.

طالب المؤتمر الذى شهدته نخبة متميزة من الباحثين واصحاب الاختصاص والخبراء باعتبار العام القادم عام الأمن والسلامة والصحة المهنية من خلال الاهتمام بهذه القضية المحورية على المستويين العام والخاص وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها احدى الادوات والركائز الاساسية للدولة العصرية.

وفى الدراسة التى قدمها أمير رياض مدير التطوير الاستراتيجى والعمليات بشركة بافاريا مصر تحت عنوان «الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين فى تغطية الاخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات» اكد على الدور التأمينى لاتحاد شركات التأمين والذى تشتد الحاجة إليه الآن واكثر من أى وقت مضى كأحد مدخلات التطور للدولة العصرية وتعرضت الدراسة للأخطار على الطريق وارتباط ذلك بوسائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصرا مهما للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجا مهما لها كمنتجات كاملة الصنع وفى إعاقة وصولها من وإلى الصناعة تسبب الشلل التام لكل الصناعات باعتبار ان الطرق هى شرايين الحياة لها، وتطرقت فى ضوء ذلك لدور قانون المرور باعتبار ان الصناعة شريك أساسى ومستفيد رئيسى له قول فى هذا القانون الحيوى والمهم.

أوضح أمير رياض ان الدول المتقدمة وتلك الآخذة بنظام الدولة العصرية حرصت على ان تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية المشرع والمراقب والمنظم لانضباط ممارسات المجتمع سواء الانتاجى او الخدمى المعيشى وتركت الكثير من الادوار التى تخرج عن ذلك لمنظمات المجتمع المدنى ذات العلاقة لتمارس دورها فى اطار من الحيدة المتوازنة والتى تتم تحت نظر الدولة ورقابتها.

واضاف يقع فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدنى التى تحتاجها الدولة العصرية اتحاد شركات التأمين الذى يمكن بل ويتحتم ان يقوم بدور فعال لتطوير القطاع التأمينى بالكامل باعتباره ممثلا للمصلحة العامة ومتمتعا بموقف الحيدة الكاملة فى الخلافات التى قد تدور رحاها بين شركات التأمين وبعضها من جهة وبينها وبين عملائها من حاملى وثائق التأمين من جهة اخرى فهو فى هذه الحالة يكون خير ممثل لمصلحة المجتمع ولمصلحة المؤمن عليها وايضا مصلحة شركة التأمين على حد السواء.

ناقشت الدراسة ايضا دور اتحاد شركات التأمين فى تغطية الاخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات وذلك فى مجالات: السيارات – المنشآت والمصانع والفنادق – المصاعد – المعدات الميكانيكية المتحركة – تشغيل المراجل والغلايات والعائمات – المرافق والمبانى السكنية العامة والخاصة – انظمة الانذار والاطفاء الآلى، ثم تعرضت الدراسة لدور اتحاد شركات التأمين فى تنظيم آلية التأمين على انشطة النقل من حيث: نقل الحاويات 20 قدما و40 قدما – تداول السوائل والغازات فى فناطيس – نقل المواد المشعة – التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة – محددات السرعة.

طالبت الدراسة بضروة مد دور اتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور في انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى وذلك. عن طريق تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والاحكام التى تصدر ضدهم، ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الايجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز اطفاء فى كل مركبة شرطا لترخيصها حيث اثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى 10٪ عما كانت عليه قبل تطبيق القانون، هذا بجانب الأثر المهم من تخفيف العبء على ادارات الاطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وايضا الانفاق نتيجة لذلك.

ايضا قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجل بالمصانع التى ينطبق انتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات – مواسير – وصلات – كابلات – حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكراسم المصنع والاصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد في السجلات على أن يحدث السجل سنويا بالإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات، أسوة بسجل المنتجات المعتمدة الصادر عن اتحاد شركات التأمين الالمانية لعام 2007 يقع من 702 صفحة ويسمي الكتاب الأزرق وهو أمر يعاد إصداره كل عام في صورة محدثة تخضع للإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

والنقطة المهمة أيضاً قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين في مجال التأمين علي المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل في مجاله للرجوع إليها في كل ما يتعلق بمناحي التأمين علي أخطار الحرائق وبما يتنا سب مع نوعية الخطر تطبيقاً للأكواد التي تحكمها.

من جهة أخري طالبت الدراسة بضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصرا مهما للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجا مهما كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضا الصناعية.

وإصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع وكذا معدات المصانع من روافع وأوناش، على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين.

وتقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد اتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذى له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمى.

وكذلك الإلزام بالتأمين على المنشآت الحكومية والتعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمبانى والمنشآت الحكومية وجميع المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة الزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازى من وصلات الغاز واسطوانات البوتاجاز ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوافرة لدى شركات التأمين المصرية حيث إنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، هذا أسوة بالقوانين المطبقة بدول الاتحاد الأوروبى وغيره فى دول أخرى مثل ألمانيا – البرتغال – رومانيا – الدول الإسكندنافية – أيسلندا – بلجيكا – كوريا – الأرجنتين – زائير وكثير من الدول العربية.

وأيضا قيام اتحاد شركات التأمين بتوفير امكانية الفحص الفني بالإضافة إلي امكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلي وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعا للأحوال.

وإصدار ترخيص نوعي لسيارات النقل والتي يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة توفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها في غيبة التأمين الشرطي والمرورى.

وأوضح رياض أن الأمر لم يعد موضع جدل في أن تطوير دور اتحاد شركات التأمين أصبح ضرورة ملحة، وتشتد الحاجة الآن وأكثر من أي وقت مضي أن يمد دوره لتغطية أوجه القصور في انضباط القطاع الصناعي والمهني وتحجيم الأخطار، بل إن غياب هذا الدور من شأنه إضعاف مسيرة التطور في وقت هي في أشد ما تكون احتياجا للانضباط في أكمل صورة لتتأهل لأداء دورها القومي المنشود.

فى مؤتمر الأمن والسلامة المهنية:

مطلوب دور أكبر لاتحاد شركات التأمين لمعالجة القصور بالقطاع الصناعى

تفعيل دور إدارات الأمن والسلامة والصحة المهنية بالمؤسسات المختلفة والاهتمام بتطبيق احدث الوسائل فى هذا المجال وتامين منظومة الصناعة المصرية ضد أخطار الحريق كانت أهم ملامح الأجندة التى دار حولها مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية الذى نظمه مركز التدريب والاستشارات وعلوم المستقبل .

طالب المؤتمر الذى شهده نخبه متميزة من الباحثين والخبراء باعتبار العام القادم عام الأمن والسلامة والصحة المهنية من خلال الاهتمام بهذه القضية المحورية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى .

وأكدت الدراسة التى قدمها **أمير رياض عضو الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة** تحت عنوان (الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين فى تغطيــة الأخطار فى القطاع الصناعى وشــارع الخدمات) أكدت على الدور التأمينى لاتحاد شركات التأمين والذى تشتد الحاجة إليه الآن وأكثر من أى وقت مضى كأحد مدخلات التطور للدولة العصرية وتعرضت الدراســة للأخطار على الطريق وارتبــاط ذلك بوســائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً مهما لها كمنتجات كاملة الصنع وفى إعاقة وصولها من وإلى الصناعة الشلل التام لتلك الصناعات باعتبار أن الطرق هى شرايين الحياة لها ، أوضح أمير رياض أن الدول المتقدمة وتلك الآخذة بنظام الدولة العصرية حرصت على أن تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية دور المشــرع والمراقب والمنظم لانضــبــاط ممارســات المجتمع سواء الإنتاجى أو الخدمى المعيشى وتركت الكثيــر من الأدوار التى تخرج عن ذلك لمنظمات المجتمع المدنى ذات العلاقة لتمارس دورها فى إطار من الحــيــدة المتــوازنة والتى تتم تحت نظر الدولة ورقابتها.

أمير رياض

وناقشت الدراسة دور اتحاد شركات التــأمين فى تغطيــة الأخطار فى القطاع الصناعى والفنانق والمرافق والمبــــانى السكنيــة العــامــة و أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى ،وطالبت الدراسة بتــزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم و قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة

و قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم.

أوصت الدراسة بضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال : اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية. و إصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع وكذا معدات المصانع من روافع وأوناش ، على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين.

وتقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائما، كما أوصت الدراسة بالإلزام بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز .

جريدة الاهرام (صفحة ٢٢- ٢٤ /١١/ ٢٠٠٨)

مؤتمر الأمن والسلامة:

تطوير دور اتحاد شركات التأمين ضرورة ملحة

امير رياض

طالب مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية الذى نظمه مركز علوم المستقبل تحت رعاية وزراء البترول، والتجارة والصناعة باعتبار العام المقبل عام الأمن والسلامة والصحة المهنية وأوصى المؤتمر بضرورة تأمين منظومة الصناعة المصرية ضد اخطار الحريق.وكشفت الدراسة التى طرحها أمير رياض عضو الغرفة العربية ـ الألمانية للصناعة والتجارة تحت عنوان «الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين فى تغطية الأخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات» عن الأخطار على الطرق وارتباط ذلك بوسائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصرا مهما للمدخلات الصناعية كخامات.وأوضح أن الدول المتقدمة وتلك الآخذة بنظام الدولة العصرية حرصت على أن تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية دور المشرع والمراقب والمنظم لانضباط ممارسات المجتمع سواء الإنتاجى أو الخدمى المعيشى.

علاء ثابت

جريدة الاهرام المسائي (صفحة ٧ - ٢٠٠٨/١١/٢٤)

تحت رعاية وزارات البترول والتجارة والصناعة والبيئة

مؤتمر الأمن والسلامة.. تطوير دور اتحاد شركات التأمين ضرورة ملحة لحماية الاقتصاد المصرى

أمير رياض

التأمين يحمى الممتلكات ويحافظ على الثروة القومية

■ كتب ـ محمد حماد :

أوصى المشاركون فى مؤتمر الأمن والسلامة والصحة المهنية بضرورة تفعيل دور إدارات الأمن والسلامة والصحة المهنية بالمؤسسات والمنشات المختلفة والاهتمام بتطبيق احدث الوسائل والنظريات والتكنولوجيا فى هذا المجال وكذا تأمين منظومة الصناعة المصرية ضد أخطار الحريق.

وطالب المؤتمر الذى عقد بالقاهرة تحت رعاية وزارات البترول والتجارةوالصناعة والبيئة ومركز علوم المستقبل على مدار ثلاثة أيام وشهده نخبه من الباحثين والخبراء وأصحاب الاختصاص باعتبار عام ٢٠٠٩ عام الأمن والسلامة والصحة المهنية من خلال الاهتمام بهذه القضية المحورية على المستوى العام والخاص وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها احدى الأدوات والركائز الأساسية للدولة العصرية.

وفى معرض دراسته أمام المؤتمر أكد أمير رياض عضو الغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة ومدير التطوير الاستراتيجى والعمليات فى شركة بافاريا مصر على أهمية الدور التأمينى لاتحاد شركات التأمين والذى تشتد الحاجة إليه الآن أكثر من أى وقت مضى كأحد مدخلات التطور للدولة العصرية.

وتعرضت الدراسة والتى جاءت تحت عنوان "الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين فى تغطية الأخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات" للأخطار على الطريق وارتباط ذلك بوسائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً لها كمنتجات كاملة الصنع وفى إعاقة وصولها من وإلى الصناعة باعتبار أن الطرق هى شرايين الحياة لها وتطرقت فى ضوء ذلك لدور قانون المرور باعتبار أن الصناعة شريك أساسى ومستفيد رئيسى له قول فى هذا القانون الحيوى والهام.

أوضح أمير رياض أن الدول المتقدمة وتلك الآخذة بنظام الدولة العصرية حرصت على أن تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية دور المشرع والمراقب والمنظم لانضباط ممارسات المجتمع سواء الإنتاجى أو الخدمى المعيشى وتركت الكثير من الأدوار التى تخرج عن ذلك لمنظمات المجتمع المدنى ذات العلاقة لتمارس دورها فى إطار من الحيدة المتوازنة والتى تتم تحت نظر الدولة ورقابتها.

وأضاف أنه يقع فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدنى التى تحتاجها الدولة العصرية اتحاد شركات التأمين الذى يمكن بل ويتحتم أن يقوم بدور فعال لتطوير القطاع التأمينى بالكامل باعتباره ممثلاً للمصلحة العامة ومتمتعاً بموقف الحيدة الكاملة فى الخلافات التى قد تدور رحاها بين شركات التأمين وبعضها من جهة وبينها وبين عملائها من حاملى وثائق التأمين من جهة أخرى فهو فى هذه الحالة يكون خير ممثل لمصلحة المجتمع ولمصلحة المؤمن عليه وأيضا مصلحة شركة التأمين على حد السواء.

ناقشت الدراسة دور اتحاد شركات التأمين فى تغطية الأخطار فى القطاع الصناعى وشارع الخدمات وذلك فى مجالات السيارات والمنشات والمصانع والفنادق والمصاعد والمعدات الميكانيكية المتحركة وتشغيل المراجل والغلايات والعائمات والمرافق والمبانى السكنية العامة والخاصة وأنظمة الإنذار والإطفاء الآلى.

وتعرضت الدراسة لدور اتحاد شركات التأمين فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل من حيث نقل الحاويات ٢٠ قدم و٤٠ قدم وتداول السوائل والغازات فى فناطيس ونقل المواد المشعة والتصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة ومحددات السرعة.

وطالبت الدراسة بضرورة مد دور إتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى على نحو تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها والمرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم. ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ عما كانت عليه قبل تطبيق القانون بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك.

وشددت الدراسة على ضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات ومواسير ووصلات وكابلات وحساسات حرارة ودخان أو أجهزة الإطفاء والأنظمة التلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص مستندى يسبق القيد فى السجلات على أن يحدث السجل سنوياً بالإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات أسوة بسجل المنتجات المعتمدة الصادر عن اتحاد شركات التأمين الألمانية VdS لعام ٢٠٠٧ والذى يقع فى ٧٠٢ صفحة ويسمى الكتاب الأزرق وهو أمر يعاد إصداره كل عام فى صورة محدثة تخضع للإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

ودعت الدراسة الى ضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للاكواد التى تحكمها.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية وإصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع وكذا معدات المصانع من روافع وأوناش ، على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين وتقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمى.

والإلزام بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية أسوة بالقوانين المطبقة بدول الإتحاد الأوروبي وغيره فى دول أخرى مثل ألمانيا والبرتغال ورومانيا والدول الاسكندينافية وأيسلندا وبلجيكا وكوريا والأرجنتين وزائير وكثير من الدول العربية.

ودعت الدراسة الى ضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بتوفير إمكانية الفحص الفنى بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلى وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال وإصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتى يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة.

فى ختام دراسته أكد أمير رياض أنه كم يعوذنا فى مصر أن نرى مثل هذه الأنظمة المطبقة فى الدول المتقدمة العصرية والتى سبق الإشارة إليها مطبقة لدينا متضمناً كافة الخبرات التخصصية من خبراء الإطفاء والدفاع المدنى والأنظمة وهندسة الأنظمة الهيدروليكية حفاظاً على ثروتنا البشرية من هذه الفئة المتخصصة النادرة من التشتت والتناقص وإتاحة للمجتمع بكل أنشطته الاستفادة من علمها وخبرتها.

وأوضح رياض أن الأمر لم يعد موضع جدل فى أن تطوير دور إتحاد شركات التأمين أصبح ضرورة ملحة وتشتد الحاجة الآن وأكثر من أى وقت مضى أن يمد دوره لتغطية أوجه القصور فى انضباط القطاع الصناعى والمهنى وتحجيم الأخطار ، بل أن غياب هذا الدور من شأنه إضعاف مسيرة التطور فى وقت هى فى أشد ما تكون احتياجاً للانضباط فى أكمل صورة لتتأهل لأداء دورها القومى المنشود.

جريدة الاهرام (الطبعة العربية - صفحة ١٧ - ٢٠٠٨/١١/٢٣)